

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة الموارد المائية و البيئية



السياسة الحكومية في مجال الموارد المائية و البيئية

سبتمبر 2015

لقد سنح تنفيذ برنامج فحامة رئيس الجمهورية بداية من عام 2000 م, لبلدنا تبني إستراتيجية تنموية شاملة ظفر قطاع الموارد المائية و البيئة بمكانة هامة فيها، من خلال تعبئة واسعة النطاق للاستثمار العمومي وهذا في إطار المخططات المتتالية الموضوعة خصصا لإنعاش و تعزيز النمو الاقتصادي.

سياسة دعم قطاع الموارد المائية و البيئة مكنت الحكومة من رسم معالم و أهداف إستراتيجية محكمة تصبوا اساسا إلى توفير بني تحتية تسمح بالتقليل من الإختلالات الإقليمية المسجلة في ذات وبلبلوغ ذلك تم وضع برنامج طموح شمل مشاريع عدة من بناء السدود و التحويلات ،إنجاز محطات تحليه مياه البحر قصد جبر العجز الحاصل في الموارد المائية و الناجم بالتحديد عن عوامل عدة اهمها التطور الديمغرافي ، التوسع الحضري و كذلك النمو الهام و المضطرد لقطاع الزراعة و الصناعة، كما تصبو هذه البرامج إلى ضمان التزود بالماء الشروب والعمل على توفيره كما و كيفاً و هو الحال كذلك بالنسبة للربط بشبكة الصرف الصحي. فيما يتعلق بالبيئة فإن هذا البرنامج الطموح يهدف أساساً لتحسين الحوكمة و الإدارة الفعالة للمشاكل التي تؤثر على المياه و الهواء و التربة و التنوع البيولوجي و الساحل, و في هذا السياق تم وضع إستراتيجية مبنية على أساس التمييز بين المشاكل الآنية مثل جمع ومعالجة النفايات و التي يتم تحديد مصادرها وأثارها على البيئة بصفة عامة وبين المشاكل التي تطرح على المدى المستقبلي سلبيات عدة وتؤثر بشكل خاص على كوكب الأرض مثل تلك المتعلقة بالمناخ، وطبقة الأوزون، و التصحر و كذلك منها المتعلقة بالمخاطر التكنولوجية.

و بالرغم من ضخامة الاستثمارات التي تم تسطيرها ومباشرتها بداية من سنة 1999 م و إلى يومنا هذا والتي كلفت الحكومة الجزائرية ميزانية 3415 مليار دينار جزائري أي ما يزيد عن 43 مليار دولار أمريكي أسفرت عن نتائج ملموسة، لا ينكرها إلى جاحد سواء من حيث كمية المياه المعبئة أو نوعيتها الا انه هناك مشاريع هامة يتعين القيام بها لتحقيق جل الأهداف التي وضعتها الدولة لاسيما تلك المتعلقة بضمان التوازن الإقليمي من حيث الموارد المائية و كذا ضمان ديمومتها من خلال تحقيق التعبئة الكافية لتلك الموارد ، إنجاز هياكل التحويلات الضرورية، الربط بقنوات التوزيع من

جهة و من جهة أخرى دعم قطاع الزراعة خاصة فيما تعلق بإنجاز وإعادة تأهيل و تحديث شبكات الري ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية.

و فيما يتعلق بالصرف الصحي لقد تم وضع برنامج طموح لحماية الموارد المائية من التلوث على مستوى السدود و المنابع المائية و الساحل من جهة، بالإضافة الى تعزيز الكميات المتاحة من المياه الموجهة للري من خلال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة على صعيد أخرى .

في هذا الإطار واستكمالاً للإجراءات التي سبق اتخاذها ضمن المخططات المتتالية منذ بداية الألفية فإن قطاعنا قد وضع رزنامة من المشاريع المستقبلية وهذا بناءً على جملة من المعايير منها التوصيات الواردة في المخطط الوطني للماء (plan national de l'eau) ، الاعتماد على مقارنة منهجية تأخذ في الحسبان المعايير التالية:

1. إعطاء الأولوية للمشاريع الهيكلية في إطار تهيئة متجانسة (إنجاز البنية التحتية في كل من المنبع و المصب).

2. إعادة تأهيل البنى التحتية بما في ذلك ترميم و إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه و قنوات الصرف الصحي و شبكات الري.

3. تعزيز مشاركة قطاع الموارد المائية و البيئة في النمو الاقتصادي للبلد من خلال إنجاز كل المشاريع المسجلة لضمان بلوغ الأهداف التنموية المسطرة في إطار البرامج الحكومية.

**I** تعتمد إستراتيجية التنمية للقطاع أفاق 2030م على المخطط الوطني للماء PNE و الذي يحدد مجموعة من المشاريع و البرامج الهيكلية الواجب تنفيذها على فترات مدتها 5 سنوات أي طبقاً للأولويات المحددة في كل مخطط خماسي وفي هذا النطاق وبالإضافة إلى ضرورة مواصلة سياسة تعبئة الموارد المائية من خلال بناء السدود و التحويلات و محطات التحلية فإن المخطط الوطني للماء يوصي بضرورة مراعاة كل ما من شأنه السماح بحسن تدبير شبكات المياه و الصرف الصحي و الري وكذلك تحسين أداء المؤسسات و الهيئات التي أسند إليها المرفق العام للماء.

أنظمة الري و الهياكل القاعدية التي حددها المخطط الوطني للماء.  
بحلول عام 2030 م ستكون البنية التحتية للمياه في البلاد في شكل هياكل و أنظمة  
إقليمية و منشآت قاعدية أنجزت وفق مبدأ الإسقاط المكاني ( projection spatial )  
وستسمح هذه الهياكل بتعظيم تعبئة الموارد المائية التقليدية و الغير التقليدية كما أنها  
ستسمح بضمان و تأمين الإمداد بهذه المادة الحيوية لصالح السكان و لصالح الأنشطة  
الزراعية و الصناعية كما أنها سترفع من الأحتياجات الإستراتيجية خاصة في السدود  
ذات قدرة الاستيعاب العالية.

وتتكون البنية التحتية المذكورة أعلاه من جملة هياكل بعضها مشغلة و البعض الآخر  
قيد الإنجاز وقد صنفت في شكل منظومات إقليمية تأخذ من المدن الكبرى مرجعية لها  
فعلى سبيل الحصر نجد ثلاثة أنظمة وهي منظومة الغرب الجزائري و مدينة وهران هي  
محورها، منظومة الوسط و مدينة الجزائر العامة هي محورها، و منظومة الشرق و مدينة  
قسنطينة هي محورها.

أفيا يخص نظام الغرب الجزائري فإنه موجه لكل من التزويد بالماء الشروب و القطاع  
الصناعي خاصة في مدينة وهران و أرزيو اضافة الى الري .حيث تتم عملية التزويد  
انطلاقاً من الهياكل المتواجدة على ضفاف واد تافنة و المقطع ويستعان كذلك بالموارد  
المائية من مصب واد الشلف. يضاف إلى هذه الموارد مياه تحليه ماء البحر المنتجة على  
مستوى محطتي تحليه البحر للمقطع و الكرمة بقدرة إنتاجية تساوي 600000 متر  
مكعب يوميا زيادة الى هذا المياه المستعملة المعالجة على مستوى محطات التنقية  
لمدينة وهران و ضواحيها.

ب- فيما يتعلق بنظام الوسط الجزائري فإنه موجه لتزويد عاصمة البلاد و كافة المدن  
المحيطة بها إنطلاقاً من السدود الآتية سد قدارة، سد تآكسارت ،سد كدية اسردون  
،وكذلك سد سوق الثلاثة .بحيث تقوم كل هذه السدود بجمع المياه المنصبة في كل  
من واد سيباو وواد يسر كما تصب في هذا النظام المياه الآتية من مختلف حقول المياه  
الجوفية و محطات تحليه مياه البحر و محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

ج- يهين على نظام شرق البلاد كل من سد بني هارون الكبير الموجه لتزويد قطب قسنطينة و المدن و القرى التابعة لكل من الولايات التالية ولاية أم البواقي ،باتنة ، و خنشلة بالإضافة إلى المحيطات المسقية المنشأة في السهول المرتفعة بمنطقة قسنطينة .

أما فيما يتعلق بالمشاريع المتكاملة للمياه و المنشأة طبقاً للمناطق الجغرافية الهيدرولوجية فإنها تتكون من مايلي:

أ- يتكون النظام الهيدرولوجي المتجانس لوادي شلف من جملة من السدود من المنبع إلى المصب موجهة لتنظيم تدفق مياه روافد واد شلف و إسهاماته و توجه هذه المياه خصيصاً لري المساحات المسقية الكبرى والتي تم إعادة تأهيلها .

ب- نظام واد الصومام و المتكون من سد تيلسديد و تيشي- حاف وكذلك المياه المستخرجة على ضفاف واد الصومام

ج- نظام السهول العليا لمنطقة سطيف و المزودة إنطلاقاً من مجموعة من السدود المترابطة بينها و التي تستجمع مياه الأحواض الهيدرولوجية للجهة الشمالية للمنطقة و الموجهة لتغطية الطلب على المياه للمدن و المناطق المتواجدة على طول ممر سطيف-العلمة كما يوجه جزءاً منها أي المياه- لسقي الأراضي المتواجدة بقرب هذه المدن.

د- نظام المناطق الشرقية (جيجل,سكيكدة,عنابة,الطارف, قالمة) ومناطق التل و كذلك المناطق الساحلية ويتكون هذا النظام من جملة من السدود الموجهة لتنظيم تدفق المياه من الأحواض الهيدرولوجية لكل من وادي جنجن و الصفصاف, الواد الكبير, وواد سيبوس .

هـ- نظام المناطق الصحراوية وينبى هذا النظام اساساً على الموارد المائية الجوفية الأحفرية و الموجهة لتلبية الطلب المحلي على الماء و يعتبر التحويل الكبير من عين صالح إلى تمنراست بمثابة العمود الفقري لهذا النظام يضاف إلى هذا المصدر بعض التحويلات من المناطق السهبية.

## -II المحاور الإستراتيجية للمخطط الخماسي 2015-2019.

تحقيقاً للأهداف و للتوجيهات الواردة في المخطط الوطني للماء فقد صاغت وزارة الموارد المائية و البيئة خطة خماسية 2015-2019 لبلوغ مضمون استراتيجية اذ تتمحور على :

- استمرار و تعزيز سياسة تعبئة الموارد المائية التقليدية و الغير التقليدية لضمان تلبية الاحتياجات من هذه الموارد .و تهدف هذه السياسة إلى تغطية العجز المائي خاصة في مناطق الهضاب العليا وذلك للقضاء على الإختلالات المسجلة بين مناطق البلاد من حيث التوفر على الموارد المائية وذلك تماشياً مع سياسة السلطات العمومية فيما يخص تهيئة الإقليم.

- إعادة تأهيل و عصرنه و توسيع أنظمة السقي و الري في المساحات المسقية الكبرى GPI والمسحات المسقية المتوسطة و الصغيرة PMH وهذا قصد ضمان الأمن الغذائي للوطن عقب إنجاز برنامج 2.1 مليون هكتار نهاية 2019 .

- إعادة تأهيل و توسيع و عصرنه أنظمة توزيع الماء الشروب و قنوات الصرف الصحي و كذلك إعادة تأهيل و إنشاء الهياكل الموجهة لحماية المدن و المناطق الآهلة بالسكان من الفيضانات، و يهدف هذا المنحى إلى توسيع الربط بشبكة الماء و الصرف الصحي لأكبر عدد من المواطنين من جهة و من جهة أخرى حماية البيئة و الموارد المائية من التلوث.

- وضع أنظمة تسيير للهياكل القاعدية للقطاع التي تم إنشاءها و إنجازها في المخططات التنموية السابقة و ذلك قصد ضمان ديمومتها و تهيئة أسباب نجاح المؤسسات المخولة لتسيير الخدمة العمومية للمياه.

- تعزيز الحوكمة في قطاع الموارد المائية و البيئة باتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسساتية ذات الصلة بالإطار القانوني و التنظيمي.

### - III البرنامج الخماسي 2015-2019 الأهداف و خطط العمل:

مراعاة للتخطيط الموضوعي والمنهجية وضعت الحكومة خطة محكمة لبلوغ الأهداف المسطرة في المخطط الوطني للمياه على مراحل خماسية افاق 2030. إن هذه المنهجية توفر للحكومة المرونة الكافية لإجراء التعديلات الهيكلية و المؤسساتية و الكمالية اللازمة تبعاً للظروف سواء الطارئة أو تماشياً مع الوضعية المالية للبلد. وبهذا فإن أهداف و خطة عمل المخطط الخماسي 2015-2019 لقطاع الموارد المائية يبدو كما يلي:

أ- تعبئة الموارد المائية قصد تلبية احتياجات المواطنين من الماء الشروب وكذلك دعم قطاع الري الفلاحي تقرر إنجاز ستة و عشرون /26/ سد بقدرة إستيعاب إجمالية تصل إلى 985 مليون متر مكعب إضافة الى نزع الطمي و الأوحال من 10 سدود لرفع قدراتها إلى 45 مليون متر مكعب و في الأخير حفر و تجهيز 680 بئر عميق بطول خطي مقداره 180 ألف متر خطي بقدرة تعبئة تصل إلى 172 مليون متر مكعب سنوياً.

#### ب توفير الماء الشروب:

تدعيم هذا البرنامج بإنجاز 2440 كيلومتر من الأنابيب سنوياً ، إنجاز محطة معالجة و 136 خزان كما سيتم إعادة تأهيل 1680 كيلومتر من قنوات الماء الشروب سنوياً حيث تهدف كل هذه الإنجازات إلى تحسين الخدمة العمومية للماء و ضمان التوزيع اليومي على كل المواطنين بكامل التراب الوطني لمدة لاتقل على 12 ساعة في اليوم الواحد.

و علاوة عن ذلك و بالنسبة للمناطق النائية و البعيدة فإن قطاع الموارد المائية سيضع برنامجاً خاصاً لدعم هذه المناطق بربطها بشبكتي الماء الشروب و الصرف الصحي و سيتم ذلك بالتشاور و التعاون مع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

إن معدل الربط بشبكة المياه الشروب بلغت هذه السنة معدل 98% بشبكة طولها 113 ألف كيلومتر/خ تسمح بتزويد يومي لكل مواطن بكمية 178 لتر 118 l/g/hab.

#### ج- الصرف الصحي:

فيما يتعلق ببرنامج توسيع شبكة الصرف الصحي و معالجة المياه المستعملة من المنتظر إنجاز 60 محطة معالجة مياه مستعملة و بحيرات تصل قدرتها إلى تطهير الصرف الصحي لفائدة 4 ملايين نسمة يضاف إليها إنجاز 6000 مجمع للصرف الصحي collecteurs كما يحتوي المخطط نفسه على إنجاز هياكل لحماية المدن ضد الفيضانات و تهيئة 300 كيلومتر من مجاري الوديان.

#### د- الري الفلاحي:

من المتوقع إنجاز 32 مشروع ري كبير بمساحة إجمالية مقدرة بـ 23 ألف هكتار وكذلك إنجاز 219 سد صغير بقدرة تعبئة و استيعاب تصل إلى 60 مليون متر مكعب والتي ستسمح بسقي مساحة مقدرة بـ 15 ألف هكتار.

وقصد ضمان التحسين المستمر للخدمة العمومية للماء و الصرف الصحي قررت السلطات العمومية منذ عام 2003 أن تعهد إدارة الخدمة العمومية للمياه و الصرف الصحي إلى شركات دولية معروفة في كل من الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، قسنطينة، و الطارف وقد جاء هذا القرار بهدف ضمان التحويل المعرفي و الخبراتي في مجال حسن التدبير و تسيير المرفق العام للماء و كذلك جلب التكنولوجيا وتبني مناهج تسيير عالمية. و لتنفيذ برنامج الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة أنفقت الدولة موارد مالية ضخمة بلغت أكثر من 3600 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 47 مليار دولار أمريكي بحيث مكنت هذه الجهود و الاستثمارات الضخمة الجزائر من تحقيق أهداف الألفية في مجال الماء الشروب و الصرف الصحي عام 2010م مع العلم أن الأمم المتحدة قد حددت عام 2015 م كآخر أجل لبلوغ أهداف الألفية وبهذا تكون الجزائر من ضمن الدول الأولى التي حققت ما هو مرجو و أصبحت بذلك مرجعية لكثير من الدول.



قانونيا، تم سن قانون إدارة مياه جديد يتضمن أكثر من ثلاثين مادة وترسنة جديدة مكنت من تهيئة الظروف الملائمة لإدارة حديثة ومتكاملة في مجال الموارد المائية.

يتمتع قطاعنا - الموارد المائية- باعتباره قطاعا متحدا بإطار مؤسسي مترابط بالإضافة إلى وحدة تدريبية مخصصة لإدارة المياه والقطاعات المرتبطة به وهذا من أجل مواجهة تحدي تعزيز جودة الخدمات العامة والإدارة المستدامة للموارد المائية.

## 2. تكوين الموارد البشرية

نظرا لاستحالة اعتماد استراتيجية تنمية فعالة ومستدامة دون دعمها بسياسة إدارة فعالة للموارد البشرية عن طريق إدارة الحياة المهنية واللجوء إلى التدريب المستمر والمتواصل، نظم قطاع الموارد المائية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دورات تدريب وتطوير على مستوى القطاع وفي الكليات والمعاهد من أجل تعزيز القدرات المهنية للعاملين في القطاع.

علاوة على ذلك، ساهم قطاع الموارد المائية في إنشاء مدارس خاصة بالمياه سواء عن طريق المساعدة في تمويل المشاريع أو في إطار التعاون الدولي حيث أنجز القطاع مراكز تدريب متخصصة نذكر منها الديوان الوطني للتطهير المتواجد بمنطقة بومرداس، المعهد الوطني للتكوين المهني المتواجد بقصر البخاري، والجزائرية للمياه المتواجدة بواد سمار وأخيرا معهد الوطني للمهن ذات الصلة بالماء الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج المياه 11 والذي هو قيد الإنجاز حيث يجب أن تكون لهذه الأخيرة التأثير الإيجابي على مستوى المغرب العربي و على المستوى القاري.

نظرا للإشكالية التي تحدثها عملية إدخال أساليب إدارة جديدة على القطاع أنشأ هذا الأخير كلية إدارة الموارد المائية بوهران حيث تم تجهيز المقر بمنصة تعليمية ذات معيار دولي من أجل توفير محتوى تعليمي يضمن وصول إطارات القطاع إلى مستوى عالي في تقنيات الإدارة وإدارة المياه. كما ينظم قطاع الموارد المائية دورات تكوينية قصيرة تقنية وموضوعية لاسيما المتعلقة منها بتنمية الموارد البشرية، إدارة الخدمات العمومية للمياه بصفة جيدة، الابتكارات التكنولوجية الجديدة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وأخيرا المواضيع المتعلقة بأهم المعطيات الخاصة بالقطاع والتي تشكل النشاط في

هذا القطاع والمتمثلة في تعبئة (السدود والتحويلات) ، إدارة المصب (نظم الإمدادات وشبكات التوزيع وشبكات الري)، الصرف الصحي (المجاري، إدارة واستغلال محطات معالجة مياه الصرف الصحي، تقنيات تطهير وإعادة استعمال المياه، الهندسة و المختبرات).

إن الهدف من العمليات التكنولوجية المعقدة والإجراءات الإدارية التي أدخلت في البنية التحتية للمياه واللجوء للاستخدام المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة التي تحققت على مدى العقد الأخير هو ضمانا للحصول على إطارات متمكين في القطاع ومشرفين ذو خبرة كافية، ومن أجل تحقيق هذا الأمر يجب وضع استراتيجية تكوين جديدة مرفقة مع محتوى تعليمي ملائم ومدربين ذو مستوى عالي.

وفر قطاع الموارد المائية في هذا السياق دورات تكوينية قصيرة ومتوسطة المدى بالتعاون مع الجامعات التكنولوجية الكبرى والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يمكن الهدف على الصعيد الدولي وفي إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأقطاب في توفير التمويل الكافي للتكوين وتعيين بصفة محددة الجامعات والكليات التي توفر لإطارات التكوين الذي يتماشى واحتياجات القطاع.

#### 1.4 تحسين الخدمة العمومية للمياه.

شرع قطاع الموارد المائية في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات اللازمة من أجل تبسيط الملفات الإدارية الضرورية للحصول على المياه الشروب وعلى خدمات الصرف الصحي، حفر و استغلال الابار فضلا عن عقود الامتياز للمياه المعدنية يضاف إلى هذا كله تخفيض الآجال القانونية لدراسة الملفات كجزء من برنامج الحكومة الرامية إلى إعادة تأهيل و تحسين الخدمات العمومية.

على صعيد آخر، اتخذ قطاع الموارد المائية و البيئة التدابير اللازمة لاستقبال عامة وتوجيههم ومعالجة الصعوبات والمشاكل التي يتعرضون إليها رعاية خاصة وقد ساهمت هذه التدابير الى تطوير وتحديث مناطق الاستقبال، توفير مرافق خاصة لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، تعيين وكلاء

استقبال مؤهلين وأخيرا فتح وكالات تعمل ستة أيام في الأسبوع من يوم السبت صباحا إلى يوم الخميس مساء.

علاوة على ذلك، تعميم مراكز الاتصال (كاتو) الموجهة لاستقبال ومعالجة شكاوى المواطنين المتعلقة بالمياه الشروب والصرف الصحي في الوقت المناسب وهذا ما أثر فوريا في الحد من الخسائر الناجمة عن خلل الشبكات، التقليل من انزعاج المواطنين حول استمرارية الخدمات العامة.

كما تم إعداد برنامج تثقيفي وتوعوي متعدد الأبعاد لصالح المستخدمين قصد تطوير ثقافة الحفاظ على الموارد وحماية البيئة. على سبيل المثال تنظيم رحلات ميدانية تعليمية لصالح الطلاب، الاحتفال باليوم العالمي للمياه بتاريخ 22 مارس، اللوحات الإشهارية، ارسال رسائل إلى المستخدمين، تقديم معلومات للعملاء من خلال المحطات الإذاعية المحلية، تطوير عملية اشعار المواطنين إذا اقتضى الأمر ذلك عن طريق خدمة الرسائل القصيرة، بالإضافة الى تنظيم حملات توعية موضوعي ، إنجاز أفلام وثائقية وبرامج إذاعية وتلفزيونية.

